الأمم المتحدة

A/64/621

الجمعية العامة

Distr.: General
08 January 2010
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الصحفي الذي صدر اليوم عن حكومة جمهورية الأرجنتين بمناسبة مرور عام آخر على احتلال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غير المشروع لجزر مالفيناس (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي **أرغويّو**
السفير
الممثل الدائم

130110 130110 10-20539 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي

٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، احتلت قوات بريطانية بطريقة غير شرعية جزر مالفيناس وطردت منها بالقوة سكانها وسلطاتها الأرجنتينية التي كانت قائمة هناك بصفة شرعية. وقد احتجت جمهورية الأرجنتين على الفور على هذا العمل القسري ولم توافق عليه أبدا.

ولا يزال هذا الاحتلال غير المشروع مستمرا بعد مرور ١٧٧ عاما. وتعيد حكومة الأرجنتين تأكيد حقوقها غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها الوطنية.

ويكرس الشرط المؤقت الأول من الدستور الوطني الهدف الدائم والثابت المتعلق باستعادة الأرجنتين ممارستها الكاملة لسيادتها على تلك الأراضي والمناطق البحرية وفقا لمبادئ القانون الدولي واحترام نمط عيش سكان جزر مالفيناس. ويشكل بلوغ هذا الهدف سياسة تنتهجها دولة الأرجنتين استجابة لتطلعات الشعب الأرجنتيني بأسره.

وقد عقدت الأرجنتين والمملكة المتحدة اتفاقات ثنائية مؤقتة بشأن المسائل العملية ذات الصلة في جنوب المحيط الأطلسي، وذلك ضمن صيغة الحفاظ على السيادة المعلن عنها في البيانات المشتركة المتتالية ومذكرات التفاهم التي أعربتا فيها عن عزمهما على التعاون لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات على السيادة.

غير أن المملكة المتحدة لا تزال تمتنع عن معالجة مسألة السيادة ولا تزال مستمرة في القيام بأعمال انفرادية في المنطقة المتنازع عليها. وهذه الأعمال إنما تنتهك نص وروح هذه الاتفاقات، وتتعارض مع النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة لحث الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي قرارات انفرادية لإدخال تغييرات على الحالة ما لم تستوف بشأن الجزر جميع الإجراءات الموصى بها في القرارات ذات الصلة.

وقد كان من شأن هذه الأعمال الانفرادية أن دفعت حكومة الأرجنتين إلى أن تقاطع بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ اجتماعات لجنة مصائد الأسماك

في جنوب المحيط الأطلسي وأن تعلن في آذار/مارس ٢٠٠٧ إنهاء سريان الإعلان المشترك المتعلق بموارد الغاز والنفط.

وترى الأرجنتين أن ليس ثمة من سبب معقول لامتناع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن تناول المسألة الموضوعية المتعلقة بإيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة يتفق مع الولاية التي صدرت عن المجتمع الدولي، وتعيد الأرجنتين تأكيد استعدادها الدائم لاستئناف عملية التفاوض الثنائية مع المملكة المتحدة لإيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة وإنهاء الحالة الاستعمارية الشاذة المخالفة لروح العصر.

وتعتقد حكومة الأرجنتين جازمة بأنه يتعين على الأرجنتين والمملكة المتحدة النظر في جميع الاتفاقات الثنائية في ضوء الهدف النهائي المتمثل في المساعدة على تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات على السيادة. غير أنه ما دامت المملكة المتحدة تمتنع، للأسف، عن العودة إلى طاولة المفاوضات، فستجد الأرجنتين نفسها مضطرة إلى مواصلة تحليل تلك الاتفاقات بمفردها دون مشاركة نظيرتها.